الأمم المتحدة S/2024/471

مجلس الأمن

Distr.: General
19 June 2024
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)

التقرير السابع عشر للأمين العام

أولا - مقدمة

1 - منذ تقريري السابق، ظلت استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة (الخطة) وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) إلى التنفيذ الكامل والفعال أمرا بعيد المنال. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد إلى الخطة، ولا هي رفعت أو تنازلت عن العقوبات الأحادية الجانب التي أعيد فرضها بعد انسحابها في 8 أيار/مايو 2018. كما أنها لم تمدد الإعفاءات فيما يتعلق بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية. ولم تتراجع جمهورية إيران الإسلامية عن أي من الخطوات التي اتخذتها منذ 8 أيار/مايو 2019 بعيدا عن التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي، عقب انسحاب الولايات المتحدة من الخطة. وأحث مرة أخرى المشاركين في الخطة والولايات المتحدة على تقصي جميع السبل المتاحة للحوار والتعاون.

2 - وفي رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2024 موجهة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/429)، أشار الممثلون الدائمون لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى أن "التصعيد النووي الإيراني أدى إلى تفريغ خطة العمل الشاملة المشتركة من مضمونها، مما قلل بشكل كبير من قيمتها من حيث عدم الانتشار". ولاحظ الممثلون الدائمون أن "انتهاكات جمهورية إيران الإسلامية الواسعة النطاق لالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة"، بما في ذلك فيما يتعلق بمستويات التخصيب، ومخزونها الإجمالي من اليورانيوم المخصب، وتصنيع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة واستخدامها، قد جعلت العودة إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطة أكثر صعوبة. وشدد الممثلون الدائمون على أن السياق الحالي مثير للقلق بالنظر إلى أن أحكام القرار 2231 (2015) ستنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ومع ذلك، أشار الممثلون الدائمون إلى التزامهم المستمر بالتوصل إلى حل دبلوماسي لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

3 - وأكد الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، في رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2024 موجهة إليّ (S/2024/439)، من جديد أن الخطوات التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية لخفض التزاماتها النووية بعد انسحاب الولايات المتحدة، اتُّخذت امتثالا لأحكام الخطة. ودحض أيضاً الادعاء بأن ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة قد وفت باستمرار بالتزاماتها بموجب الخطة، مشيرا إلى أنها لم تف الوفاء بالتزاماتها

الرجاء إعادة استعمال الورق

برفع الجزاءات المتصلة بيوم الانتقال. وأشار كذلك إلى أن القلق الذي أعربت عنه ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إزاء إنهاء العمل بالقرار 2231 (2015) "أمر مضلل واستفزازي وفي غير محله" وأكد من جديد التزام جمهورية إيران الإسلامية بالدبلوماسية.

4 - وفي أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية[1]، أكدت الوكالة من جديد أن أنشطتها في مجالي التحقيق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة "تأثرت بشكل خطير بقرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي" بموجب الخطة. وأشارت الوكالة إلى أنها لم تتمكن من التحقق من إجمالي مخزون اليورانيوم المخصَّب في جمهورية إيران الإسلامية منذ شباط/فبراير 2021، ولكنها قدَّرت أنه في 11 أيار/مايو 2024، بلغ إجمالي مخزون اليورانيوم المخصَّب ما قدره 201,3 6 كيلوغرام (وهو ما يتجاوز الحد البالغ 202,8 كيلوغرام)، بما يشمل 781,3 كيلوغراما من اليورانيوم المخصَّب لتصل نسبة اليورانيوم 235 فيه إلى 20 في المائة و 144,1 كيلوغراما من اليورانيوم المخصَّب لتصل نسبة اليورانيوم 235 فيه إلى 60 في المائة. وأفادت الوكالة كذلك بأنها لم تتمكن من الاضطلاع بأنشطة التحقق والرصد في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق بإنتاج أجهزة الطرد المركزي ومخزونها لمدة تزيد على ثلاث سنوات وفقدت استمرارية المعرفة نتيجةً لذلك.

5 - ويقدِّم هذا التقرير تقييما لتنفيذ القرار 2231 (2015) منذ صدور تقريري السادس عشر (S/2023/975) في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. واتساقا مع التقارير السابقة، يركز هذا التقرير على التدابير التقييدية المتبقية المتعلقة بعمليات النقل والأنشطة المتصلة بالمجال النووي، الواردة في الفقرة 2 من المرفق باء للقرار.

ثانيا - تنفيذ الأحكام المتصلة بالمجال النووي

6 - لم يتلقّ مجلس الأمن ولم يقرّ منذ 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 أي مقترحات جديدة للمشاركة في الأنشطة المبينة في الفقرة 2 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) أو للإذن بها عن طريق قناة المشتريات. وتلقى مجلس الأمن 14 إخطارا جديدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملا بالفقرة 2 من المرفق باء للقرار 2231 (2015)، بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمجال النووي بما يتسق مع خطة العمل الشاملة المشتركة التي لا تلزمها موافقة ولكن يتعين أن يُخطَر بها مجلس الأمن أو مجلس الأمن واللجنة المشتركة معاً.

7 - وتستعرض الولايات المتحدة حالياً القرار بتجديد الإعفاءات المتعلقة ببعض مشاريع عدم الانتشار النووي المتوخاة في الخطة والأحكام المتصلة بالمجال النووي الواردة في المرفق باء للقرار 2231 (2015)[2].

(1) انظر تقرير الوكالة المؤرخ 27 أيار/مايو 2024.

(2) كان المقصود من الإعفاءات تغطية العمليات والتدريب والخدمات المتعلقة بالوحدة 1 من محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء؛ ونقل اليورانيوم المخصَّب خارج جمهورية إيران الإسلامية في مقابل اليورانيوم الطبيعي؛ ونقل اليورانيوم المخصَّب إلى جمهورية إيران الإسلامية بغرض استخدامه في مفاعل طهران للبحوث، ونقل خردة الوقود النووي والوقود النووي المستهلك إلى خارج جمهورية إيران الإسلامية؛ ونقل المياه الثقيلة الإيرانية أو تخزينها في مستودعات أو تخزينها بشكل آخر مناسب خارج جمهورية إيران الإسلامية؛ وإعداد محطة فوردو وتعديلها؛ وتحديث مفاعل أراك.

ثالثا - الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة إلى مجلس الأمن والميسّـــر التابع له المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015)

8 - واصـــلت الأمانة العامة دعم عمل مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع الميسّـــر المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015). وتواصـــل أيضـــا اتصـــالاتها مع الفريق العامل المعني بالمشـــتريات التابع للجنة المشـــتركة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بقناة المشتريات.